المحتلة» (**المصدر نفسه**).

غير ان اجواء الارتياح التي سادت في المجلس بعد تبنّي القرار بالاجماع، لم تكن، في حقيقتها، سوى «سحابة صيف». فقد نسف خطاب السفير الاميركي لدى المجلس، توماس بيكرينغ، تلك الاجواء بزعزعته الاجماع الذي عبّرت عنه خطب المندوبين الآخرين على اعتبار القرار خطوة أولى نحو معالجة جدّية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. لقد حدّد بيكرينغ تفسير بلاده بقوله: «ان ما قام به مجلس الامن لا يعطيه صلاحية معالجة أي موضوع يخرج عن المسائل المباشرة التي تضمّنها القرار. ان هذا القرار يوضح، تماماً، انه لا يتطرّق، بأي شكل... الى وضع عملية السلام في الشرق الاوسط، ولا يغيّر، اطلاقاً، دور الامم المتحدة في هذا المجال». واضاف: «اننا نتوقّع من بعثة الامين العام ان تتفحّص الظروف المحيطة باحداث ٨ تشرين الاول (اكتوبر)، وان تقدّم تقريرها، ونحن نتطلع الى مراجعة ذلك التقرير» (**الحياة**، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٠).

وحرص على القول، في كلمته، ان مجلس الامن الدولي، بتبنّيه القرار، «يدين أعمال العنف الاستفزازية وردّ الفعل، في آن»، مسجّلاً بذلك ادانته للانتفاضة ولاجراءات القوات الاسرائيلية رداً عليها، مساوياً، عملياً، بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، في الادانة. كذلك رفض الوفد الاميركي ان يتضمّن القرار اشارة الى اعتبار القدس أرضاً محتلة، علماً بأن الولايات المتحدة الاميركية سبق ان صوّتت لمصلحة قرار ينصّ، صراحة، على عبارة «جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وهي الاشارة التقليدية في قرارات هيئة الامم المتحدة. وكحل وسط، وفي اللحظة الاخيرة قبل التصويت على القرار، اتفق على ان يعلن رئيس المجلس، في الاجتماع الرسمي، عن ان مفهومه لعبارة «الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧» تشتمل القدس (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من أمر، فان الخلاف على مَنْ يرسل لجنة الاستقصاء، الامين العام أم مجلس الامن الدولي، لم يكن خلافاً شكلياً، لأن اسرائيل تعتبر ارسال لجنة عن المجلس تدخّلاً في شؤونها الداخلية، انطلاقاً من اعتبار القدس «عاصمتها الابدية»، ولا تدخل، قطعاً، في خانة الاراضي المحتلة، الى جانب رفضها اعتبار بقية الاراضي الفلسطينية اراضي محتلة، خلافاً للقرارات الدولية الصادرة عن المجلس. يضاف الى ذلك، ان مسألة توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين قد تفتح الباب لحماية دولية، الامر الذي ترفضه اسرائيل، وتساندها في ذلك الولايات المتحدة الاميركية (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٠، ص ٣ ـ ٤).

عملية اقتراع مؤجلة

ولكن، مع توالي التصريحات الاسرائيلية الرافضة لقرار مجلس الامن الدولي، والذي نصّ على ان ترسل الامانة العامة للامم المتحدة بعثة لتقصّي الحقائق في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وجّه وزير الخارجية الاميركية، بيكر، رسالة الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، أكد فيها ان اسرائيل، اذا رفضت قرار مجلس الامن الدولي «فهناك مَنْ سيقارن بينكم وبين [الرئيس العراقي صدام] حسين، ورفضه قرارات الامم المتحدة، حتى ولو لم يكن لمثل هذه المقارنة ما يبررها». واعتبر ان اسرائيل تصرّفت بطريقة «تخدم الرئيس العراقي»، لأن «عدوان صدام حسين هو المشكلة الحقيقية التي يجب ان يهتم العالم بها. ونريد التركيز على هذه المسألة، وعليكم، أيضاً، ان تفعلوا ذلك» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٠).

بيد ان ردود الفعل الاسرائيلية انطوت على ردّ واضح للمطالب الاميركية؛ حتى ان وزير الخارجية الاسرائيلية رأى ان واشنطن «اخطأت بتصويتها على قرار مجلس الامن»، وان «هذا الاستسلام أوجد ارتباطاً بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي كانت الادارة الاميركية ترفضه، في السابق، وقد تنازلت واشنطن عن هذا الموضوع» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠).

من جهته، أبلغ شامير الى اجتماع للمزارعين قرب تل ـ أبيب ان «القوة الدافعة في التحالف الذي يقاتل الشر في المنطقة ارتكبت خطأ جسيماً بمحاولتها شراء وحدته على حساب اهانة اسرائيل وتعريضها للخطر». وأضاف «نحن لا نريد معركة مع الولايات المتحدة الاميركية، لكنني ارى انه لا يمكن لاسرائيل، في ظروف، ان توقّع بيدها حكماً ينطوي على اذلال